

متناقضات المنطق: التعليم في إسرائيل في العهد النيو-ليبرالي

بذلك، شرط أن يكسب أولاً مهنة مربحة ومطلوبة. وإلا يكون قد حكم على نفسه بتقاضي أجر ضئيل وبمرارة مستمرة»^١.

لم اختر أن أبدأ مقالتي هذه بمقالة شطرسلر بفضل الأفكار الثرية النابعة منها فيما يخص مجال التعليم، وإنما لأقف عند ظاهرة شائعة، وهي: مدى الاستعداد العالي لدى أوساط اجتماعية بارزة لكتابة سطحية وضحلة عن التعليم وأهدافه. بل إن مقالة شطرسلر، المحلل الاقتصادي دائم التعظيم والحديث عن الرأسمالية ومآثرها، تنبئنا بدخول الخطاب الاقتصادي حيز خطاب التعليم، وهو خطاب يدفع بالتعليم نحو هدف واحد لا غير: إكساب مهارات ومؤهلات وفق احتياجات سوق العمل العالمية. فكيف يمكن الكتابة من هذا النوع ان تشير أيضاً الى تراجع الشرعية الجماهيرية للمتقنين ممن يرجون ضمان نقاش جاد وثري حول موضوع مهم كهذا؟ كما سيوضح لاحقاً، فإن محاولة الإجابة الشافية عن هذا السؤال ليست بالسهلة إطلاقاً، حيث ان انتشار مثل هذا النوع من الكتابة يحظى بالدعم

نشر نحميا شطرسلر، وهو محلل اقتصادي في صحيفة «هآرتس»، قبل فترة، مقالة تحمل عنوان «التعلم من أجل المتعة أو التعلم من أجل المهنة».

«إن الجميع يعلم»، كتب هذا المحلل، «أن من يدرس علم الهندسة أو علوم الحاسوب أو إدارة الأعمال، يتقاضى أجراً أعلى بكثير ممن يدرس العلوم السياسية أو التاريخ أو الفلسفة. كما يعلم الجميع أيضاً، أنه في حين تتقاضى المجموعة الأولى حوالي ٢٠ ألف شيكل في الشهر، فإن المجموعة الأخرى تتقاضى حوالي ٦٠٠٠ شيكل فقط».

من هذه الفرضية نصل بسرعة إلى النتيجة المرجوة وفق منهج شطرسلر: «كل من اختار دراسة موضوع ممتع وسهل، حيث هو في الواقع هواية، بغض النظر عن الأجر الضئيل الذي يكسبه إياه، من المفترض أن يلوم نفسه فقط. إن من يريد دراسة كتابات أرسطو وأفلاطون أو مناقشة تداعيات الثورة الفرنسية، يمكنه طبعاً القيام

(*) أستاذ في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع.

هناك من سيدي، وفقاً لهذا التفكير، أن التدهور الجماهيري الحاد الذي طرأ على مكانة الباحثين في مجال التعليم، وإقصاءهم المشين إلى هوامش الفعل التعليمي، هما إلى حد كبير نتيجة مباشرة لسلوكهم طوال تاريخ التعليم الرسمي في إسرائيل. ووفقاً لأحد التفسيرات، يكمن السبب في تدهور مرتبة الباحثين في مجال التعليم، في الفصل لسنوات بين النخبة السياسية وبين النخبة المثقفة، الذي كان من إحدى نتائجه إعطاء النخبة المثقفة مجالاً للتطور المهني المستقل مقابل التزامها بالحياد السياسي

إلى أي مدى استطاعت أقوال ألبويم هذه وصف الواقع؟ إن من يوافقها الرأي يدعي بأن العقد الأخير شهد تدهوراً آخر في علاقة رؤساء جهاز التعليم مع الباحثين المختصين بالتعليم، علاقة لا يمكن الاستمرار بوصفها بالمرذوخة، أي ليست كما كانت بظهور التقدير إلى جانب التشكك والاحترام إلى جانب الاستهزاء، بل أصبحت مبنية على ظهور الاستهتار والنفى بشكل وقح وواضح. ويظهر عدم التقدير هذا في إقصاء الباحثين في مجال التعليم ودفعهم لطرح مشاريعهم عند القادة الحقيقيين للإصلاح في التعليم: أصحاب المشاريع ورجال الأعمال. أسياد البلاد هم من سيرسمون الصورة المثلى لخريج المدرسة، وللمعلومات والقيم التي عليه أن يكتسبها. وهم أيضاً من سيرسمون ميزات المدرسة النموذجية، والخصائص المطلوبة من مديري المدارس والمعلمين ومقدار الأجر الذي يتقاضونه. وتقسيم المهام التي تنتج عن بلورة الإصلاحات في التعليم - والتي تحمل صبغة أوليغاركية مقلقة - هي انه بينما يقوم أسياد البلاد بصياغة المبادئ الأساسية لسياسات التعليم في إسرائيل، وقيمتها الأساسية وأهدافها الجوهرية، فإن الباحثين في مجال التعليم يتحولون إلى حاملين أدواتهم هذه وإلى تلاميذ مبتدئين عندهم.

هناك من سيدي، وفقاً لهذا التفكير، أن التدهور الجماهيري الحاد الذي طرأ على مكانة الباحثين في مجال التعليم، وإقصاءهم المشين إلى هوامش الفعل التعليمي، هما إلى حد كبير نتيجة مباشرة لسلوكهم طوال تاريخ التعليم الرسمي في إسرائيل. ووفقاً لأحد التفسيرات، يكمن السبب في تدهور مرتبة الباحثين في مجال التعليم، في الفصل لسنوات بين النخبة السياسية وبين النخبة المثقفة، الذي كان من إحدى نتائجه إعطاء النخبة المثقفة مجالاً للتطور المهني المستقل مقابل التزامها بالحياد السياسي (م.س).^٢ غير أن الكثير منهم تنازل وبشكل طوعي حتى عن هذه الاستقلالية المهنية. وتشير ألبويم - درور إلى أهم النماذج لممارسة «المثقفين» الباحثين في مجال التعليم «الموضوعية»، وخصوصاً إلى تجدهم للدفع قدماً بإصلاحات تعليمية يتبناها وزراء التعليم ولتتازلهم عن موقف نقدي. كما تجزم بأن كثيراً من الباحثين في مجال التعليم، أبدوا استعدادهم للمشاركة

عند نهوض ونمو الخطاب النيو- ليبرالي. وهو خطاب مسند بفكر متماسك ومنطقي إلا انه لا يخلو من التناقضات الداخلية الجذرية. إن الهدف من هذه المقالة القصيرة هو الخطاب النيو- ليبرالي في مجال التعليم وتناقضاته.

الصراع على الهيمنة

أكدت راحيل ألبويم درور، منذ منتصف سنوات الثمانين (١٩٨٥)، في مقالاتها المهمة والشاملة - «إقرار سياسة التعليم في إسرائيل» - الموقف المتناقض والمزدوج الذي يكنه المجتمع الإسرائيلي لرجال العلم والمختصين، وهو موقف يتأرجح بين الاحترام والاستخفاف، بين التقدير والاحتقار، بين الثقة والتشكك. كما تبدي رأيها حول الشكل المميز الذي ينعكس فيه هذا الموقف المتناقض، حيث تدعي بأن هذا الموقف يتأرجح ما بين تقدير مبالغ فيه من قبل قيادات جهاز التعليم فيما يخص مساهمات المختصين ورجال العلم في إقرار سياسات التعليم وتنفيذها، وما بين عدم استعداد هذه القيادات لتقبل انتقادات المختصين ورجال العلم المهنية على هذه السياسات. ثم تضيف أن قيادات جهاز التعليم، استعانته بخبرات رجال العلم والمختصين فتقبلت مشوراتهم واقتراحاتهم حول سبل تحسين الأداء، إلا أنه وللأسف، لم يكن الهدف من هذه الاقتراحات والسبل تطوير نهج نقدي بنيوي وشامل لجهاز التعليم. من هنا فإن هذه الاقتراحات والسبل عنت أن مشاركة الباحثين في جهاز التعليم كانت بمحض الصدفة ولغرض ما محدد، حيث أنها شملت، مثلاً، تطويراً وتقييماً لمشاريع محددة وبناء معايير لفحص تحصيل التلاميذ العلمي وتطويرهم. كما تشير الكاتبة في السياق ذاته إلى قيام وزراء التربية والتعليم وعلى مر الأجيال بدعوة رجال العلم والمختصين «لوقوف على رأس الأقسام المقررة لسياسات وزارة التعليم: فيقوم وزير التعليم بإقحامهم بلجان للإصلاح والتغيير بسياسات التعليم، ما يمنحه دعماً جماهيرياً لمقترحاته» (المرجع نفسه، ٩١). إلا ان الكاتبة تجزم بأن تأثير الباحثين المختصين في التعليم على سياسات التعليم «تكون على الأغلب ذات ميزة خاصة، ولكن دون أي تأثير مباشر على الجهاز العام» (م.س).

فالكثير من الإصلاحات في مجال التعليم يتم وفق مجموعات أيديولوجية لا يمكن تجاهلها. إن المقصود هو مجموعات أيديولوجية ذات طابع نيو- ليبرالي تسعى لتوفير الأسباب الأساسية والأخلاقية المرتكزة عليها هذه الإصلاحات. أوضح مثال على هذا النوع من النشاط في إسرائيل هو «مركز شاليم»، بدار النشر النشطة التابعة له وبحراكه الأيديولوجي الواسع النطاق، الذي يستقي أصوله من المحافظين الأميركيين الجدد

تحديد أهداف جهاز التعليم بحجة أنهم يمثلون الحياد الأخلاقي، فهم لا يهتمون بتطوير نهج تربوي متماسك يشتمل على تصوراتهم بشأن الأولويات التي ينبغي ان توجه الفعل التعليمي، وصحيح أيضا أن جزءاً كبيراً من الانتقادات التي شنت، على سبيل المثال، على «تقرير دوفرات»، الذي يعتبر فوزاً لكبار رجال الأعمال في إسرائيل، قال بأنه يقترح «إصلاحات من دون سياسات تعليمية»، وبأنها إصلاحات لا تمس أهداف التعليم بل فقط التغييرات الإدارية اللازمة لتحسين نجاعته ورفع التحصيل العلمي للتلاميذ، إلا ان هذا النقد ذو منطوق غير سليم. فالكثير من الإصلاحات في مجال التعليم تتم وفق مجموعات أيديولوجية لا يمكن تجاهلها. إن المقصود هو مجموعات أيديولوجية ذات طابع نيو- ليبرالي تسعى لتوفير الأسباب الأساسية والأخلاقية المرتكزة عليها هذه الإصلاحات. أوضح مثال على هذا النوع من النشاط في إسرائيل هو «مركز شاليم»، بدار النشر النشطة التابعة له وبحراكه الأيديولوجي الواسع النطاق، الذي يستقي أصوله من المحافظين الأميركيين الجدد.

بدأت مبادئ هذا الفكر وقيمه تحل محل مفهوم الاقتصاد الكينزي في الولايات المتحدة ودول أوروبا منذ السبعينات. ولقد بني المفهوم الكينزي على أساس وجود عقد اجتماعي بين الدولة، وبين القطاع الخاص وبين النقابات العمالية. ضمن هذا العقد، المرتكز على مبدأ العالمية، تم ضمان الحقوق الاجتماعية لكافة المواطنين واعترفت الدولة بواجبها لتقديم الخدمات الاجتماعية للجميع مثل الصحة، المسكن والتعليم. في أعقاب الأزمات الاقتصادية في أواخر السبعينيات، أخذت شعبية الأيديولوجيا النيو ليبرالية بالتزايد، حيث كفرت هذه الأيديولوجيا بالفرضيات الأساسية للفكر الكينزي والتي كانت إحدى أهم دعائم التعهد بإنشاء دولة الرفاه الاجتماعي. فادعى مؤيدو الأيديولوجيا النيو- ليبرالية، ان هذا التعهد هو المسؤول عن وصول اقتصاد العديد من البلدان الى حافة الهاوية، ما أدى بهم الى المطالبة بوجوب الحد من دور الدولة في الشؤون الاقتصادية، والى تخفيض الضرائب، والى إضعاف النقابات المهنية والى تقليص الميزانيات العامة للخدمات الاجتماعية. ولأسباب تتعلق بالنجاعة الاقتصادية

بإقرار سياسات التعليم مقابل ان يتولوا مناصب في جهاز التعليم «حتى ولو كانت مناصب تتطلب كبح كل من النفس والنقد الموضوعي» (م. س). أي ان غالبية الباحثين لم تكف بالتنازل عن إسماع صوت مستقل، بل ان مشاركتهم المباشرة في خدمة رؤساء الجهاز التعليمي قادتهم لارتكاب إخفاق مهني، يطغى على الكثير من الباحثين في الواقع الاجتماعي ومجرباته. يتجسد هذا الإخفاق في إشكالية الخلط بين الباحث وبين مواضيع بحثه، والتي كثيرا ما تطرق اليها ماكس فيبر. في الواقع قام باحثو التعليم في إسرائيل ببحث ودراسة البرامج التي ابتكروها وطبقوها هم بأنفسهم، من هنا كان بحثهم يفتقر إلى الابتعاد المطلوب عن مواضيع البحث والى النقد الذاتي.

إن إحدى النتائج المترتبة على هذا السلوك لباحثي المجال التعليمي، وفق ألويوم- درور، هي «انعدام النقاش والنقد الممنهج حول سياسات التعليم، كتلك التي في بريطانيا، حيث يقوم هناك مثقفون ورجال علم بنشر كتب سوداء ردا على الكتب البيضاء التي تشتمل على اقتراحات للإصلاحات في سياسات التعليم الحكومية» (ألويوم- درور ١٩٨٥، م. س). إن أقوال ألويوم- درور هذه تلقي بظلال قاتمة على دور المثقف في إسرائيل في مجال التعليم. البعض سيديعي بأنه ليس فقط لا يعمل وفقا للتعريف الأصلي الذي اقترحه سارتر لدور المثقف - «أن يتدخل في ما لا يعنيه» - بل إنه أيضا لا يتدخل في ما يعنيه، أي في الأمور الواقعة في مجال اختصاصه، ألا وهي التعليم الرسمي وأهدافه. فهل هو كذلك حقاً؟.

الخطاب النيو- ليبرالي في التعليم

إن أقوال ألويوم- درور لا تعكس تماما مجريات الأمور هذه الأيام، ذلك أن الواقع الاجتماعي الذي يدور فيه جهاز التعليم أصبح أكثر تعقيدا. ربما يمكننا الحديث عن إضعاف المثقفين التقليديين ممن هللوا لأهمية التعليم العام ولأهمية وجود رؤيا تربوية تقدمية، إلا انه لا يمكننا تجاهل ظهور مثقفين ذوي برنامج لقيم وأفكار تختلف كل الاختلاف عن تلك التي كانت موجودة في العقود السابقة. صحيح أنه يوجد من يطالب بشرعية الحضور البارز لرجال الأعمال في إجراءات

هذه الأجهزة ملزمة بإنشاء أفراد نيو- ليبراليين، مواطنين مخلصين لقيمها وبمقدورهم الاندماج في المجال الاجتماعي والمهني وفقاً لمؤهلاتهم ومهاراتهم. ووفقاً لما كتبه فوكو، في كتابه «ولادة البيو- سياسة»، فإن الفرد النيو- ليبرالي على الرغم من امتلاكه لصفات فريدة، إلا أن الجهد لإنشائه يعكس الجهد المتواصل لبناء وصقل الفرد الغربي

توازن متنوع لعلاقات التكامل والتناقض ما بين تقنيات القهر وما بين إجراءات تقوم الذات من خلالها ببناء نفسها وتغيير نفسها بنفسها» (Foucault 1993, 203-4، في Lemke 2000، ص 4-5).

بناء على ما ورد سابقاً، واستناداً على شرح فوكو الناجح، فإن للذات النيو- ليبرالية ميزات فريدة من نوعها، إلى حد ما. إن المقصود هو إنشاء الإنسان الاقتصادي (homo economicus).

هذه الذات تعكس برأي فوكو تغيراً حقيقياً في كيفية بناء العلاقة بين الليبرالية وبين منطق الدولة. إن مظاهر الحكم النيو- ليبرالي ونظم شرعيته وفقاً لما تنعكس بأنواع حكم مختلفة قد مروا

ب «طفرة» حقيقية مقارنة مع الليبرالية في القرن الثامن عشر، طفرة جلبت معها أنماطاً جديدة لإنشاء الفرد، الفرد النيو- ليبرالي (م. س، ١١٧)، الفرد المطلوب لإنشاء الدولة

النيو- ليبرالية. فبينما روجت الليبرالية التقليدية لمبدأ الكبح الداخلي - التدخل فقط عندما لا يمكن الامتناع عن التدخل - كانت النيو- ليبرالية تدعم التدخل المكثف للدولة، تدخل من أجل

خلق الظروف المثلى لعمل اقتصاد السوق. ميثاق الحكم لم يعد يسأل عن الأفعال التي على الدولة إنجازها أو تلك التي على الدولة الابتعاد عنها، وإنما عن الطريقة التي عليها أن تعمل بها،

أي نوع من الحاكمية عليها أن تقيم (Foucault 2008, 134). لقد عبرت عن هذا التغيير في الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي في القرن العشرين، مدرستان نيو- ليبراليتان رئيسيتان - مدرسة فرايبورج الألمانية ومدرسة شيكاغو الأميركية - هذا على الرغم

من وجود فوارق واختلافات كبيرة بينهما. تعبر هاتان المدرستان عن ميثاق الحكم الليبرالي الذي يدمج ما بين أساليب للتدخل العيني وما بين أنماط لتمثيل الدولة في الفكر، ما بين تقنيات

القوة وما بين العقلانية السياسية القائمة في أساسها، ما بين حاكمية تنعكس بأساليب عينية وما بين حاكمية كخطاب مؤسس لسلطة الحق والمصادقية والشرعية (Lemke 2003). وبمظهره

المنطوق، فإن «الفرد النيو- ليبرالي» لا يطالب بأي إقرار بحقوق

وبالاختلافات السياسية، فإن الأيديولوجيا النيو- ليبرالية تعادي أي تدخل للدولة في المجتمع والاقتصاد، وتطالب بنقل جزء كبير من مسؤولية تأمين الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي من مسؤولية الدولة إلى الفرد. وتسعى هذه الأيديولوجيا لإقحام فكر وآليات السوق والمنافسة إلى داخل الخدمات الاجتماعية بذريعة تعزيز الأرباح الاقتصادية والمسؤولية الشخصية.

عند محاولة إخضاع أجهزة التعليم بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاص، للمنطق النيو- ليبرالي، فإن هذه الأجهزة مطالبة بتحقيق ثلاثة أهداف أساسية.

أولاً، هذه الأجهزة ملزمة بإنشاء أفراد نيو- ليبراليين، مواطنين مخلصين لقيمها وبمقدورهم الاندماج في المجال الاجتماعي

والمهني وفقاً لمؤهلاتهم ومهاراتهم. ووفقاً لما كتبه فوكو، في كتابه «ولادة البيو- سياسة»، فإن الفرد النيو- ليبرالي على الرغم من امتلاكه لصفات فريدة، إلا أن الجهد لإنشائه يعكس الجهد

المتواصل لبناء وصقل الفرد الغربي. في هذا الكتاب يقدم فوكو تحليلاً جذرياً للفكر والفلسفة النيو- ليبرالية. «أعتقد»، يقول فوكو، «أنه إذا رغبت أحد ما بتحليل علم الأنساب (الجينولوجيا)

للفرد في الثقافة الغربية، فعليه أن يأخذ بالحسبان ليس فقط تقنيات السيطرة وإنما أيضاً تقنيات الذات. أي عليه أن يأخذ بالاعتبار التفاعلات التي بين هذين النوعين من التقنيات... عليه

من جهة أن يأخذ باعتباره النقاط التي بها تقنيات السيطرة على الفرد، الواحد على الآخر، تركز إلى إجراءات تسمح للفرد بالتصرف من تلقاء ذاته. ومن جهة أخرى، عليه أن يأخذ بالاعتبار

النقاط التي بها تقنيات الذات تكون مدمجة داخل تركيبية وبنية الإكراه والسيطرة. نقطة الالتقاء التي يكون فيها الأفراد منقادين ومساقين (driven) من قبل آخرين تكون مرتبطة بالطريقة التي

بها ينشئون ذاتهم. أعتقد أن هذا ما نسميه الحكومة. التحكم بالأشخاص، بالمعنى الواسع للكلمة... ليس المقصود الطريقة التي بواسطتها يجبرونهم على فعل رغبات الحاكم، إنها دائماً

ان المؤهلات والتدريبات المرتبطة بإنشاء الفرد النيو- ليبرالي تحظى بمعنى خاص في السياقين الاقتصادي والعالمي الحاليين. إن أهداف جهاز التعليم في هذا السياق مستمدة من السياسات الاقتصادية، التي يكون أحد أهم أهدافها هو زيادة قدرة البلاد على المنافسة في الاقتصاد العالمي. من هنا فإن المهارات والمؤهلات التي يطالب جهاز التعليم بتطويرها لدى تلاميذه تكون مشتقة من هذا الهدف ولخدمته

فعلا وذا أهمية كبيرة، (Hatcher 2001). هكذا مثلا فان كتاب التعيين ل«فريق العمل لتعزيز التعليم» الصادر من قبل رئيس الحكومة ووزيرة التعليم ينص على ان «دولة إسرائيل بحاجة لجهاز تعليم قادر على الوصول للمراتب العالمية الأولى من حيث الإنجازات: يمكن من خلاله الوصول لأفضلية نسبية طويلة المدى» (وزارة التعليم ٢٠٠٥، ٢٧٨).

ثانياً، إن قيام سلطة اقتصادية واجتماعية نيو- ليبرالية تلزم جهاز التعليم بالعمل وفقا لقواعده وقيمه. ان وجود جهاز تعليم يعمل وفق مبادئ نيو- ليبرالية، مبادئ ترتكز على آليات السوق وقوانين المنافسة، يتطلب وجود معايير موحدة وواضحة توجه عمل المدارس ومديري المدارس والمعلمين والتلاميذ، ووجود أساس معلوماتي واسع ودقيق مشتمل على معلومات عن تحصيل التلاميذ العلمي وإنجازات المدارس، إضافة لقيم مشتركة مستمدة من الفكر النيو- ليبرالي التي يعمل بموجبها جميع اللاعبين في المجال التعليمي. إن هذه كلها مجتمعة تشكل شروطا ضرورية لقيام سوق تعليمي تنافسي. وهكذا فبينما الدولة النيو- ليبرالية

اجتماعية، فهو يتحمل مسؤولية رفاهيته الاجتماعية بشكل كامل. بل وأكثر من هذا، هو مطالب وفقا للروح النيو- ليبرالية، بتأمين وتقدير تصرفاته كلها وفي كل مجالات حياته، حتى ولو تعلق الأمر بأكثر المجالات خصوصية مثل العثور على شريك أو شريكة حياة، وإنجاب الأطفال، وخلق الظروف العائلية المثلى لتربيتهم، وإطعامهم، واختيار الأطر الرسمية وغير الرسمية لتعليمهم.

ان المؤهلات والتدريبات المرتبطة بإنشاء الفرد النيو- ليبرالي تحظى بمعنى خاص في السياقين الاقتصادي والعالمي الحاليين. إن أهداف جهاز التعليم في هذا السياق مستمدة من السياسات الاقتصادية، التي يكون أحد أهم أهدافها هو زيادة قدرة البلاد على المنافسة في الاقتصاد العالمي. من هنا فان المهارات والمؤهلات التي يطالب جهاز التعليم بتطويرها لدى تلاميذه تكون مشتقة من هذا الهدف ولخدمته (Hursh 2001).^٢ إن لسياسات التعليم والتأهيل المهني، في زمن الرأسمالية العالمية، مساهمة كبيرة ومتزايدة لقوة الدولة الاقتصادية ولرؤوس أموالها. يعتبر التعليم الموقع الأساسي الذي تكون الدولة فيه لاعبا أساسيا



نتهاهو (أبو نتهاهو) يخاطب صفا مدرسياً.

ان النيو- ليبرالية الموصوفة بمعارضتها وعدائها للدولة الكينزية التدخلية، تركز على السوق الحرة وتمنحها صفة المبدأ التأسيسي المتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى النقيض فان تيار المحافظين الجدد في اليمين الجديد لا ينفي قيام الدولة القوية الى جانب السوق الحرة.

فيما بينهما. في الواقع ان هذا التمييز يمثل تيارين رئيسيين في الفكر المحافظ الجديد - «نيو- ليبرالية» و «المحافظين الجدد». ان النيو- ليبرالية الموصوفة بمعارضتها وعدائها للدولة الكينزية التدخلية، تركز على السوق الحرة وتمنحها صفة المبدأ التأسيسي المتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى النقيض فان تيار المحافظين الجدد في اليمين الجديد لا ينفي قيام الدولة القوية الى جانب السوق الحرة. فهو يرى بها، أولاً، جهازاً للدولة يمكن استعماله من أجل تأسيس هيمنة للفكر الاقتصادي النيو-ليبرالي في المجتمع. ثانياً، يرى أيضاً أنها آلية يمكن بواسطتها ضمان التماسك الاجتماعي والثقافي في واقع يتميز بنمو عدم المساواة والفوارق الاجتماعية واتساع دوائر الفقر بسبب سيطرة الأيديولوجيا النيو- ليبرالية على النشاط الاقتصادي الاجتماعي للدولة (Thompson 1990). إن استعمال مصطلح «النيو- ليبرالية» في المقالة هنا، يتطرق للمعنى الواسع لهذه الأيديولوجيا: هذا المعنى يربط هذين التيارين الفكريين سوية. من دون إغفال تأثيرات التاريخ والظروف المحلية على تطبيق الأيديولوجيا النيو- ليبرالية في بلدان مختلفة، إلا أننا نعتقد ان الحالة الإسرائيلية تمثل بوضوح العلاقات المركبة بين هذين التيارين. فإضافة إلى تحويل السوق الحرة لمبدأ مؤسس موجه للنشاط الاقتصادي- الاجتماعي، فإن الحالة الإسرائيلية تعطينا مثلاً للطريقة التي تنشط بها الدولة لتأسيس الهيمنة النيو- ليبرالية، من خلال صياغة هوية وطنية مشتركة وضمان التكافل الاجتماعي المرتكز على هذه الهوية.

والواقع، ان الرأي القائل إن الدولة الضعيفة والدولة القوية هما تجل لـ «الظاهرة الحكومية» نفسها، يتعارض أيضاً مع الآراء التقليدية التي تضح حدوداً واضحة بين الدولة والمجتمع. فبحسب تيموتي ميتشل مثلاً، يجب التعامل مع الدولة على انها نتاج مجموعة من الإجراءات التي تنظم المساحة والزمن بواسطة آليات رقابة ومتابعة ووظائف تتطلب خبرات محددة. هذه الإجراءات التي تظهر جليا في مؤسسات مثل الجيش والمدارس ومؤسسات بيروقراطية، تنتج مظهراً لدولة ذات كيان حقيقي منفصلة عن المجتمع المدني. ومع ذلك، وفقاً لميتشل، هذا الانفصال هو فقط بالمظهر، الدولة ليست كياناً متماسكاً ومنفصلاً

تقلص من دورها في تمويل جهاز التعليم وتقلص من دورها في تزويد الخدمات التعليمية، إلا انها تشارك وبشكل مهم بوضع القواعد والمعايير والقيم الأساسية لجهاز التعليم (Apple 1997). وجهاز تعليم العامل وفقاً لوجهة النظر النيو- ليبرالية يتميز بنهجين مكملين متسارعين: التسويق (commercialization) والحوصلة- تحويل الشيء الى وسيلة (instrumentalization) في التعليم العام. اي لم يعد يكفي ان ينظر للتعليم على انه واحد من أنواع السلع المتداولة في السوق، بل أصبح أيضاً يخضع وبشكل حصري للأهداف والغايات الاقتصادية.

ثالثاً، ان إنشاء الفرد النيو- ليبرالي يفترض رؤية «ذرية- تجزئية» تفرد مساحة هامشية للقيم الجماعية وللتعاقد الاجتماعي (Hatcher). هذه الرؤيا، وفق معارضي النيو- ليبرالية، تكون مضطرة الى التعامل مع نتائج السياسات الاقتصادية- الاجتماعية الداعية الى تقليل وزن الحكومة من الناتج، اي تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والنقل التدريجي لتكاليف التمويل الى الفرد. هذه السياسة تزيد من الفوارق والثغرات بين الطبقات الاقتصادية المختلفة، وهي فوارق ملازمة للاختلافات القومية والعرقية والاثنية والجنوسة. لذا فإن توريث وجهة النظر النيو- ليبرالية مفروض عليها تبديد الانتقادات الاجتماعية جراء نمو هذه الثغرات.

دولة قوية مقابل دولة ضعيفة

تعتبر أنماط إنشاء الفرد النيو- ليبرالي تحدياً للتقسيم الثنائي القائم أحياناً بين «الدولة الضعيفة» وبين «الدولة القوية». هذه الأنماط تشير الى أن مظهري الدولة هذين متواجداً الواحد بجانب الآخر: «دولة ضعيفة» - تقلص من نشاطها وتترع عنها مسؤوليتها في كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، إلى جانب «دولة قوية» - الحائزة على لقب «دولة تنظيمية» (Regulatory State) أو «دولة تقييمية» (Evaluative State). ان التمييز بين «الدولة القوية» وبين «الدولة الضعيفة» يعكس اكتشافين مكملين للدولة النيو- ليبرالية يقيمان علاقات جدلية

ان هذه الأنماط من نشاط الدولة النيو- ليبرالية - كما يتضح من إصلاحات دوفرات ومن إصلاحات تعليمية نيو- ليبرالية في بلدان أخرى - تشير الى وجود توترات بين الدولة والسوق، بين القومي والعالمي وبين المغزى العلني والمغزى المبطن للخطة التعليمية (Whitty 1997، 90-91). فبينما تقوم الدولة بتشجيع قيم التضامن الجماعية، والتعاون والهوية الوطنية، بواسطة المناهج الدراسية الأساسية، إلا انها من الناحية الأخرى تقوم بتعزيز الفكر النيو- ليبرالي الذي يهمل لقيم فردانية متناقضة، للمنافسة والتنوع الاجتماعي الثقافي

انها من الناحية الأخرى تقوم بتعزيز الفكر النيو- ليبرالي الذي يهمل لقيم فردانية متناقضة، للمنافسة والتنوع الاجتماعي الثقافي (Torres 2000، 10). هذا التناقض كان واضحا أيضا لباسيل برنسطاين، الذي ادعى أن سياسات التعليم القائمة على أيديولوجية السوق تنتج أفراداً عالميين، بينما تريد سياسات تعليم المحافظين الجدد، إعادة إنشاء أفراد قوميين. الخطة الأولى، خطة التعليم العلنية، تشدد على أهمية وجود «جماعة متخيلة» من الماضي، في حين يمر المجتمع الفعلي بعمليات انحلال وتجزئة (Bernstein 1997).

الى أي مدى يمكننا تحليل سلوك جهاز التعليم المعقد بما يتفق مع منطق النيو- ليبرالية؟ الى أي مدى يمكن لتناقضات المنطق هذه - تجزئية نيو- ليبرالية مقابل قيم جماعية - أن تكمل الواحدة الأخرى؟ كما ذكرت في بداية كلامي، فان النيو- ليبرالية تسعى لإنشاء أفراد يتحملون المسؤولية الكاملة عن رفاههم الاقتصادي. إنشاء هؤلاء الأفراد من المفروض به ان يتغلب على أزمة شرعية الدولة بسبب الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء وتفاقم الأزمة الاقتصادية في المجتمع. وفقا لهابرماس فإن الدولة النيو- ليبرالية - الداعمة لسياسات تراكم رأس المال (capital accumulation) - عليها توفير الشروط الاقتصادية- الاجتماعية التي تسمح بقيام هذه السياسات وتمنحها شرعيتها الشعبية (Habermas 1984). تشمل هذه السياسات تخفيض أجور العمال، تخفيض الضرائب وإعطاء قدر من التسهيلات لرؤوس الأموال - وتخلق عدم مساواة، فقرا، غربة وظواهر غير اجتماعية أخرى، وبالتالي فإنها تخلق تهديداً محتملاً للشرعية الجماهيرية للحكم. بعبارة أخرى: عدم رغبة الدولة في القيام بخطوات لإصلاح النتائج غير الاجتماعية لسياساتها، تخلق اضطرابات وقلقا اجتماعيا يعكس «نقصا في شرعية الدولة النيو- ليبرالية». ان المفترض من تحمل الفرد لمسؤولية رفاهيته الاجتماعية ان تنوب معارضته للنظام الاجتماعي القائم، بما فيه من عدم مساواة كبيرة ومساوئ أخرى. في ظاهر الأمر، يبدو ان الدولة النيو- ليبرالية ومن أجل بسط شرعيتها، ليست بحاجة لوسائل أخرى، غير تلك التي تستلهمها من الفكر النيو- ليبرالي. ولكن كما

عن المجتمع. إن الخط الذي يفصل بين الدولة وبين المجتمع، يقول ميتشل، «يخط داخليا، داخل (التشديد من المصدر) شبكة من الآليات المؤسسية التي من خلالها يتم الحفاظ على نظام اجتماعي وسياسي ما» (Mitchell 1991، 90). أي ان وجود النظام الاجتماعي والمحافظة عليه لا يعني ان الدولة تمارس قوتها من خارج المجتمع، وإنما، يدعي ميتشل، في أعقاب فوكو، تمارسها عن طريق قوتها التأديبية- الانضباطية (disciplinary power). «الانضباط»، كما يقول، «يمارس في المؤسسات والمجالات المحلية، ينفذ إلى الإجراءات الاجتماعية، يجزئها لوظائف منفصلة ثم يعيد ترتيب الأجزاء من جديد، عن طريق زيادة نجاعتها ودقتها وإعادة ربطها من جديد لهياكل إنتاجية أكثر قوة. تشكل هذه الأساليب القوة المنظمة للجيش، والمدارس، والمصانع، ومؤسسات متميزة أخرى في الدول القومية الحديثة» (٩٣). يعتبر التعليم موقعا مركزيا فيه تؤسس الدولة نفسها داخل المجتمع المدني، بما فيه من استخدام لإجراءات انضباطية.

ولكن وكما ذكرت، يجب القول أيضا إن المظاهر المختلفة للدولة غالبا ما تتجاوز منطق النيو- ليبراليين الخالص، حتى عندما يتعلق الأمر بدول نيو- ليبرالية. في الوقت الذي شغل فيه تنبهاه منصب وزير المالية في حكومة شارون، قال إن «إصلاحات دوفرات» تعتمد على ثلاث قيم رئيسية: ١. قيم مشتركة - تعزيز تاريخ إسرائيل واليهودية وأرض إسرائيل وأسباب قيامها. ٢. قيم عالمية - مواضيع مثل الرياضيات والانكليزية والهندسة وتحقيق المعايير العالمية. إن هاتين القيمتين، وفقا لتنبهاه هو هما الأساس. والقيمة الثالثة - أن يتم تعزيز مكانة المعلمين وإقالتهم، وذلك بما يتناسب مع القيمتين الأساسيتين ومع تحصيل التلاميذ العلمي^٤.

ان هذه الأنماط من نشاط الدولة النيو- ليبرالية - كما يتضح من إصلاحات دوفرات ومن إصلاحات تعليمية نيو- ليبرالية في بلدان أخرى - تشير الى وجود توترات بين الدولة والسوق، بين القومي والعالمي وبين المغزى العلني والمغزى المبطن للخطة التعليمية (Whitty 1997، 90-91). فبينما تقوم الدولة بتشجيع قيم التضامن الجماعية، والتعاون والهوية الوطنية، بواسطة المناهج الدراسية الأساسية، إلا

قائمة المراجع:

ألبوم- درور، ر، إقرار سياسة التعليم في إسرائيل، أكرمن، و، كرمون، أ، وتسوكر، د، (محررون)، التعليم في مجتمع قيد الإنشاء - الجهاز الإسرائيلي، تل- أبيب والقدس، الناشران مؤسسة هكيوتس همتوحد ومؤسسة فان لير، القدس، ١٩٨٥، ٣٥-١١٦.
وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥. فرقة العمل القومية (لجنة بوفرات)، وزارة التربية والتعليم، القدس.

Apple, Michael, 1997. What Postmodernists Forget: Cultural Capital and Official Knowledge, in Albert. H. Halsey, Hugh Lauder, Philip Brown and Amy Stuart Wells (eds.) Education: Culture, Economy, Society, Oxford: Oxford University Press, pp. 595-604.

Apple, Michael, 2004. «Creating Difference: Neo-liberalism, Neo-conservatism and the Politics of Educational Reform.» Educational Policy (18)1: 12-44.

Bernstein, Basil, 1996. Pedagogy, Symbolic Control and Identity, Lanham: Rowman and Littlefield

Foucault, M. 1993: About the Beginning of the Hermeneutics of the Self (Transcription of two lectures in Dartmouth on Nov. 17 and 24, 1980), ed. by Mark Blasius, in: Political Theory 21 (2): 198-227.

Foucault, M. 2008. The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France (1978-9), Trans. Graham Burchell. Ed. Michael Senellart, New York: Palgrave MacMillan.

Gambel, Andrew. 1988. The Free Economy and the Strong State, London: Macmillan.

Hatcher, R. 2001. «Getting down to the business: schooling in the globalised economy, Education and Social Justice, 3 (2) pp.45-59

Habermas, Jorgan, 1984. «What Does a Legitimation Crisis Mean Today? Legitimation Problems in Late Capitalism», in W. Connolly, (ed) Legitimacy and the State, Oxford: Basil Blackwell.

Hursh David, 2001. «Neoliberalism and the Control of Teachers, Students, and Learning: The Rise of Standards, Standardization, and Accountability», Cultural Logic Vol. 4(1): Available online: <http://www.eserver.org/clogic/4-1/4-1.html>

Hursh, David and Camille Anne Martina, 2003. Neoliberalism and Schooling in the U.S.: How State and Federal Government Education Policies Perpetuate Inequality.» Journal for Critical Education Policy Studies (1)2:

Lemke, T. 2000. «Foucault, Governmentality, and Critique.» Paper presented at the Rethinking Marxism Conference, University of Amherst (MA), September 21-24, 2000. <http://www.andosociology.net/resources/Foucault%20C+Governmentality%20C+and+Critique+IV-2.pdf>.

Lemke, T. 2001: «The Birth of Bio-Politics» - Michel Foucault's Lecture at the Collège de France on Neo-Liberal Governmentality, Economy & Society 20(2): 190-207.

Mitchell, Timothy, 1991. «The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and their Critics.» American Political Science Review 85(1): 77-96.

Thompson, George, 1992. The Political Economy of the New Right, Boston: Twayne Publishers.

Torres, Carlos, 2000. «The State, Privatization and Educational Policy: A Critique of Neo-liberalism in Latin America and Some Ethical and Political Implications, www.isop.ucla.edu/lac/cat/stapri.pdf

Whitty, G. (1997). «Creating quasi-markets in education.» In M.W. Apple (ed.) Review of research in education volume 22. Washington: American Educational Research Association.

Whitty, G. Power, S., and Halpin, D. (1998) Devolution and Choice in Education.

Bristol, PA: Open University Press.

الهوامش

١ <http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1810520>

٢ تعزو ألبوم- درور هذا التحليل لـ ش. نايزنشتاد (محاضرة في ندوة عن «المثقفون في السياسة»، معهد فان لير في القدس، ٢٩-٣٠ / ٧ / ١٩٧٧).

٣ هورش يقتبس أقوال بلكمور القائل «لقد تحول التعليم في معظم الحالات لخدمة السياسات الاقتصادية القومية، عند تعريفه بمشكلة (في عدم توفيره لقوى عاملة مرنة ومتنوعة المهارات) وحل (عن طريق رفع مستوى المهارات وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لكسب الأرباح في السوق العالمية)» (Hursh 2001, 4).

٤ موران زليكوڤيتش، «نتيهاهو: اذا كان المعلم سيئاً، من سيهيمه أنه والد وحيد». [ynet.co.il](http://www.ynet.co.il), 27.5.2005

٥ http://www.orr.org.il/index.php?option=com_content&view=article&id=273&Itemid=57

رأينا، يبدو أن هذا لا يكفي، فهي مطالبة بشكل عام باستلهاهم قيم من خارج ترسانة الخطاب النيو- ليبرالي. إنها مطالبة بتوريث، وفقاً لوزير المالية السابق، «قيم مشتركة - تعزيز تاريخ إسرائيل واليهودية وأرض إسرائيل وأسباب قيامها». مرة أخرى، لا يمكن تبرير توريث هذه القيم من القيم النيو- ليبرالية فقط، لأن هذه القيم تعتمد على اعتبارات مستقلة. تأسيس تراث قومي مشترك للمجتمع (وهو هنا المجتمع اليهودي). مع ذلك، فهي تعكس خرقاً للدولة النيو- ليبرالية، دولة تسعى من جهة، لجعل مواطنيها مجموعة من الأفراد تقوم بينهم علاقات متبادلة فقط، ومن جهة أخرى مواطنين لديهم قيم وأهداف قومية مشتركة. هذا التوتر نراه في الحالة الإسرائيلية، فهي من جهة، عبارة عن مجتمع يخضع لإجراءات متسارعة من تنازل الدولة عن مسؤوليتها عن رفاهية مواطنيها الاجتماعية، وإلقاء هذه المسؤولية بشكل تدريجي على كاهلهم، ومن جهة أخرى، عبارة عن مجتمع (يهودي) يرى أن من واجبه تكثيف الجهود المتواصلة في مشروع بناء الأمة من أجل تعزيزه ومن أجل إضفاء الشرعية الجماهيرية عليه.

عودة إلى بداية المقالة، إن فكر شطرسلر - وهو المؤيد الكبير للفكر والفلسفة النيو-ليبرالية - لا يخلو أيضاً من التناقضات الداخلية التي نشبت ما بين النيو- ليبرالية الخالصة وما بين فكر المحافظين الجدد. انه يشعر بالقلق إزاء مصير المجتمع الإسرائيلي أمام تعزيز مكانة المجموعة الدينية الأرثوذكسية. فبرأيه فقط نضال من أجل التعليم الرسمي ومبدأه العلماني، يمكنه إنقاذ «الهيكل الثالث». ويتابع بان مشروع الإنقاذ هذا يجب أن يتم «ليس من داخل التبعية الليبرالية الانتحارية، وإنما من داخل صراع من أجل قيم الديمقراطية والإنسانية والمساواة». كل ما تبقى دراسته هو إلى أي مدى تتفق القيم النيو- ليبرالية، التي يرى شطرسلر انه بموجبها سوف يتم تحديد قيمة الناتج التعليمي، مع هذه القيم الثلاث. بل أكثر من هذا، فليست هناك حاجة لتحليل دقيق للخطط التعليمية للمدارس في إسرائيل لمعرفة ان قيادة جهاز التعليم لا تضع آمالها فقط على القيم النيو- ليبرالية من أجل إنقاذ «البيت الثالث». بل هي مطالبة، بحسب برنستايين، بجدول أعمال سياسي- تربوي يتأرجح بشكل صارخ وغير متماسك بين نظرية تربوية مؤسسة على فكرة السوق، من جهة، وبين نظرية تربوية لفكر المحافظين الجدد تهتل للقيم القومية، من جهة أخرى. كما يواصل برنستايين ويصف التوتر القائم بين خطة التعليم العلنية التي تؤكد أهمية «الجماعة المتخيلة» من الماضي وبين خطة التعليم المبطنة التي تهدد بتفكيك المجتمع (Bernstein 1997).

[مترجم عن العبرية. ترجمة مها الخطيب]